السادات للحكم ـ ان ازاحتهما بعيداً. وحرص النظام الجديد على تأكيد مفاهيم «دولة المؤسسات» وسيادة القانون، وعلى اعلان ان مرحلة الشرعية الثورية قد انتهت لتحل محلها الشرعية الدستورية. كما اتيحت الفرصة، في الوقت عينه، لتغذية اسس دينية لشرعية النظام لخصها شعار «دولة العلم والايمان» وسياسة حرمان «الملحدين» من أي مناصب قيادية. وكانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، في الواقع، النقطة التي دشنت عندها تلك الشرعية الجديدة، شرعية النظام الساداتي، باعتبارها الذروة التي وصل اليها الاداء الفعال للنظام.

على أن هذه الاسس للشرعية ذاتها، كانت أول ما تعرض للانتهاك ايضاً في سياق علاقة النظام المصري بالكيان الصهيوني، وذلك من خلال زيارة انور السادات للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وما تلاها من تطورات في كامب ديفيد وواشنطن. ولم يكن القضاء، هذه المرة، على اسس شرعية النظام هزيمة عسكرية وانما كان وليد مبادرة «سلام»، انطوت على عجز فاضح في الاداء الخارجي للنظام السياسي، من حيث فشلها في استثمار النتائج السياسية لحرب تشرين الاول (اكتوبر)، وتخليها عن مصادر القوة العربية والدولية للنظام المصري. هذا العجز الادائي للنظام، ترافق مع ما أصاب البعد المعنوي لشرعيته، فرأى انصار التيار الديني الصاعد في تلك المبادرة انتهاكاً لمبادئ الدين الاسلامي والشرع الاسلامي، وتناقضاً مع محاولات النظام اسباغ شرعية دينية على نفسه. ثم نسف النظام نفسه شرعيته (القانونية ـ العقلية) بالمواجهة مع المعارضة التي وصلت ذروتها في اعتقالات ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. وعندما انطلقت رصاصات الضابط المصري خالد الاسلامبولي ورفاقه نحو أنور السادات في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ انما قتلت حاكماً كان فقد، بالفعل، شرعيته.

ولقد اكد انتصار حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بالنسبة إلى الانظمة كلها، نفس ما سبق ان اكدته هزيمة ١٩٦٧ بالنسبة إلى الانظمة المحافظة فقط. واتيحت الفرصة للجميع، بشكل ما، للاسهام في المعركة الى جانب مصر وسوريا بدءاً من المشاركة بوحدات عسكرية مقاتلة، والحظر النفطي على بعض البلدان الغربية، وحتى الدعم المالي والجهود السياسية الدولية لمساندة الدول المحاربة.

كانت لحظة انتعشت فيها غالبية الانظمة وابرزت لشعوبها مشاركتها في تحقيق هذا الانجاز الضخم، وفي خلق «القوة العالمية السادسة». وحتى ان نظاماً مثل النظام الليبي، انما عارض الحرب باعتبارها حرباً محدودة، واقل مما ينبغي. وفي المسار ذاته، كان تسابق الانظمة لادانة كامب ديفيد. وفي حين انضوى الاكثر تشدداً منها تحت لواء «الصمود والتصدي» الا ان الانظمة جميعها لم تبد قدراً من الفعالية والكفاءة في مواجهة كامب ديفيد تتناسب مع الشعارات التي رفعت.

ان هذه التأثيرات المعقدة، والمتغيرة، لوجود الكيان الصهيوني، ولكيفية مواجهته، في شرعية الانظمة العربية، كانت لها، ايضاً، نتائج داخلية كثيرة ومتشابكة، في كل قطر عربي، لا محل للافاضة فيها هنا، ومع ذلك يمكن، هنا، الاشارة السريعة إلى تأثيرين بارزين:

الأول: هو التأثير على المشاركة السياسية في المجتمع، بمعنى ان دعم شرعية النظم المحافظة التقليدية أو الكارزمية أو الثورية، في سياق المواجهة ضد الكيان الصهيوني، كان